

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والإفصاح عن المعلومات

هل تكافح من أجل المزيد من الشفافية من إحدى الشركات فيما يتعلق بكيفية عملها وما هي الأضرار التي تسببها في جميع أنحاء العالم؟ قد تساعدك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نضالك من أجل شفافية أكثر وأفضل من قبل الشركات.

ماذا تقول المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الشفافية

تشجع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشركات على مشاركة المعلومات حول قضايا السلوك التجاري المسؤول، بما في ذلك كجزء من عملية العناية الواجبة التي تبذلها وأيضًا عندما يمكن اعتبار تلك المعلومات "مهمة من الناحية المالية" بالنسبة للمستثمرين (أي أنها تؤثر على قيمة الشركة). يمكنك استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمطالبة الشركات بما يلي:

- الإفصاح عن المعلومات المتصلة بالسلوك التجاري المسؤول بما في ذلك كجزء من العناية الواجبة. يجب أن تأتي المعلومات التي تتم مشاركتها في الوقت المناسب وأن تكون موثوقة وواضحة وكاملة وقابلة للمقارنة.
- الإفصاح عن المعلومات المهمة بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة، مثل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والآثار البيئية على المجتمعات المتضررة من نشاط الشركة.
- اتخاذ خطوات خاصة للتغلب على العوائق التي تواجهها المجتمعات التي تسعى للحصول على المعلومات، مثل اللغة أو العوائق التي تحول دون حصول المجتمعات النائية أو الفقيرة على هذه المعلومات.
- الإفصاح عن القضايا المتعلقة بالآثار البيئية والاجتماعية التي تتسبب بها عندما يكون من الممكن أن تكون هذه القضايا "مهمة من الناحية المالية" بالنسبة للمستثمرين، بما في ذلك في المستقبل. تعتبر المعلومات "مهمة من الناحية المالية" إذا كان من الممكن أن تؤثر على تقييم المستثمرين للشركة.
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل رأس المال وهيكل المجموعة وترتيبات الرقابة الخاصة بها والمالكين المستفيدين.
- التأكد من أن عمليات الإفصاح هذه تتوافق مع المعايير الدولية.
- اعتماد أو التوافق مع أفضل الممارسات العالمية المستجدة في مجال الإفصاح عن المعلومات، مثل الممارسات المتعلقة بالمناخ والانبعاثات.

تلميح

ينبغي على المجتمع المدني مطالبة الشركات بالإفصاح المتساوي عن القضايا "المهمة من الناحية المالية" وقضايا السلوك التجاري المسؤول والأضرار، مع الإشارة إلى أن هذه المطالبة تدعم التوقعات بأن تتواصل الشركات أثناء بذل العناية الواجبة وتلبي أعلى المعايير المستجدة بشأن الشفافية. وحيثما أمكن، ينبغي على المجتمع المدني محاولة بيان أن فشل الشركة في معالجة الأضرار الاجتماعية والبيئية يمكن أن يكون "مهمًا من الناحية المالية" من خلال الإضرار بقيمة الشركة. ويجب على المجتمع المدني أيضًا تذكير الشركات بضرورة اتخاذ خطوات إضافية للتغلب على عوائق الاتصال والتواصل التي تواجهها المجتمعات المتضررة.

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات، مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتغطي أيضًا قضايا مثل الفساد وتحصيل الضرائب. يجب على الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء هيئة شكاوى غير قضائية تحت اسم نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغرض تعزيز المبادئ التوجيهية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التجارية الضارة. تنص المبادئ التوجيهية على معايير جيدة لجميع الشركات، ولكن لا يمكن تقديم الشكاوى إلا ضد نوعين من الشركات العاملة عبر الحدود وهذان النوعان من الشركات هما: (1) الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو (2) الشركات متعددة الجنسيات التي تنفذ عملياتها في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كيف يمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام المبادئ التوجيهية من أجل:

رفع الوعي المجتمعي حول معايير الشركات
التحدث إلى الشركات ومطالبتها بتبني سلوك أفضل
تقديم الشكاوى عندما لا تلي الشركات المعايير المطلوبة
الدعوة إلى سن قوانين وسياسات قوية بشأن مسؤولية الشركات

حول منظمة OECD Watch

منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة حول العالم. نركز في الشبكة على تمكين المجتمعات والعمال والمنظمات غير الحكومية من استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وللوكب وكذلك محاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم. تساعد منظمة OECD Watch المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الشكاوى والمشاركة في حملات المناصرة للضغط على الحكومات والشركات، كما نقوم أيضًا بإجراء أبحاث وحملات مناصرة للسياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الفردية لتشجيع التنفيذ الأكثر فعالية للمبادئ التوجيهية وتحقيق المواءمة الوثيق بين المبادئ التوجيهية والقوانين المتعلقة بمسؤولية الشركات. هل تحتاج إلى المساعدة؟ تواصل معنا!